الأنباء
السبت 18 اغسطس 2012

سوالف أمنية

alsraeaa@live.com
حمد السريع
لواء شرطة متقاعد

تغيّب الخدم (2/2)

نستكمل مقالنا السابق عن معاناة المواطن الكويتي عند هروب الخادم او الخادمة من المنزل، فهناك معاناة أشد فقد أبلغني ابن عمي بهروب خادمه منه وسجل قضية تغيب بحقه وبعد عدة أيام اتصل به المخفر يطلب حضوره للتحقيق، وتم ابلاغه بوفاة خادمه الهارب نتيجة انقلاب سيارة عليه، وجثته موجودة في الطب الشرعي وسلمت له أوراق التصريح بتسلم الجثة ورغم اعتراضه لأنه سجل ضده تغيب، كما انه ابلغ باستكمال إجراءات ترحيل الجثمان وعليه اللجوء الى القضاء وإذ تبين بأن التكاليف تبلغ 800 دينار قام بدفعها وهو يندب حظه العاثر بين خادم هرب منه وتوفي، وبين تكاليف مالية فرضت عليه دون وجه حق.

معاناة أخرى شاهدتها بأم عيني لذلك المواطن الذي يشكو حاله الى مسؤول بإدارة خدمة المواطن، وكنت جالساً لديه وقد تقدم بطلب خادم له ففرض عليه دفع مبلغ وقدره مئة وخمسون دينارا لزيادة عدد الخدم لديه عما قرره له القانون، وعندما سألته عن سبب شكواه غير المنطقية لأن لديه زيادة بالخدم وعليه ان يدفع الرسوم التي قررها القانون عليه، وإجابته أزعجتني كثيرا، هل معقول ان يعاني هذا المواطن ذلك الغبن بسبب قرارات خاطئة أتدرون ماذا أجاب «يا خوي لو الخدم موجودين عندي ما تشكيت، ولكن لا يوجد غير خادمة واحدة عندي، والآخرون هاربون وبلغت عنهم ولم يتم القبض عليهم حتى الآن» نظرت اليه وقد عقد لساني ولسان المسؤول عن الرد.

هل يجوز ذلك يا معالي وزير الداخلية ان يتعرض المواطنون الكويتيون الى ذلك الإجحاف بسبب قوانين وقرارات غير منطقية تبخس حقوقهم وتشعرهم بالظلم. أتمنى ان يسارع الى اصدار أوامره بدراسة تعديل تلك الثغرات القانونية لتعود بالفائدة على المواطن الكويتي.

وزارة الداخلية عندما وقعت عقدها مع شركات خدمة طباعة المعاملات كان من المفترض ان تكون الأسعار موحدة في تقديم خدمة الطباعة فشركة تصور الورقة بخمسين فلساً وتطبع المعاملة بنصف دينار بينما شركة أخرى تصور الورقة بمائة فلس وتطبع المعاملة بدينار. هل سنعتبر ان هناك شركة تقدم خدمات v.i.p وهناك شركات خدماتها عادية؟ الله أعلم.

«الداخلية» تؤمّن مرافق العيد الترفيهية والمتنزهات والأسواق بـ 500 دورية

علمت «الأنباء» أن وزارة الداخلية ممثلة في قطاع الأمن العام والنجدة بصدد نشر 500 دورية شرطية في محيط الأسواق والمتنزهات والأماكن الترفيهية لضبط الأمن وتوقيف المعاكسين والمتسكعين، وقال مصدر أمني إن وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الأمن العام اللواء محمود الدوسري كلف بإدارة الخطة الأمنية خلال فترة عيد الفطر وأيضا خلال آخر أيام شهر رمضان المبارك، والمتوقع أن يكون اليوم السبت، وأكد المصدر أن أي مشاجرات سيتم التعامل معها وإحالة جميع أطراف المشاجرات للاختصاص، ودعا المصدر الأمني المواطنين والمقيمين الى إبلاغ عمليات الداخلية عن أي مشاجرات أو أعمال صبيانية تصدر عن بعض الشبان.

● محمد الدشيش

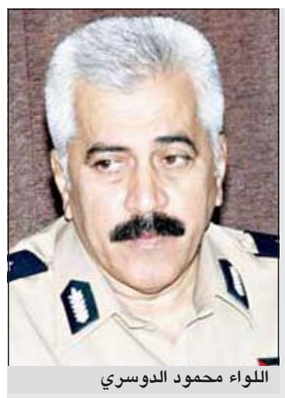
اللواء محمود الدوسري

مواطن سكر مقابل مسجد فاتخذ من الساحة مكاناً للنوم

لصوص نظّفوا محل إلكترونيات في الفنطاس وشركة كبرى تبلغ عن سرقة بايبات

قام رجال الادلة الجنائية يوم امس برفع الآثار التي قد يكون لصوص مجهولون قد خلفوها وراءهم ، وجاء انتقال رجال الادلة الجنائية الى محل الكترونيات في منطقة الفنطاس بعد بلاغ تقدم به صاحب المحل وابلغ عن تعرض المحل للسرقة، مشيرا الى ان اللصوص سرقوا كامل محتويات المحل، وقال مصدر امني ان معاينة المحل كشفت عن ان اللصوص امضوا في عملية السرقة ما لا يقل عن ساعة حيث حملوا جميع الاغراض من داخل المحل، وكانت المسروقات عبارة عن اجهزة كمبيوتر واغراض الكمبيوتر الى جانب عدد من الاجهزة والتي كانت قيد التصليح. من جهة اخرى، تقدمت شركة انشاءات كبرى وابلغت عن ان لصوصا مجهولين دخلوا الى مخزن الشركة وسرقوا كمية من الكابلات والانابيب، وقدروا المسروقات بنحو 15 الف دينار وسجلت قضية سرقة في مخفر ميناء عبدالله واحيل ملف السرقة الى مباحث الاحمدي لاتخاذ ما يلزم من اجراءات.

العميد عبداللطيف الوهيب

على صعيد آخر، احال مدير امن الاحمدي العميد عبداللطيف الوهيب مواطنا في العقد الرابع من عمره الى الاختصاص بتهمة السكر البين، وقال مصدر امني ان عامل مسجد في الفنطاس ابلغ عن وجود شخص نائم في ساحة المسجد، وبانتقال رجال الامن الى الشخص النائم تبين انه مواطن والى جواره زجاجة مشروب مستوردة.

● محمد الدشيش

عدل ومحاكم

براءة مسؤول مصنع من تهمة قتل عامل عمداً

قضت دائرة الجنح بالمحكمة الكلية ببراءة مسؤول مصنع من تهمة القتل العمد لأحد عمال المصنع الذي يعمل به.

وقال وكيل مسؤول المصنع المحامي محمد ذعار العتيبي إن موكله وجهت إليه تهمة القتل حيث ان المجني عليه وجهت إليه تهمة الإهمال وعدم اتباعه للوائح بأن تقاعس عن القيام بأعمال الرقابة المعهودة إليه بعدم اتخاذه الاحتياطات اللازمة للتأكد من تثبيت الحبال المعدنية بخطاف الرافعة، علما أنه تم ربط الإطار الخشبي والمثبت به ألواح زجاجية بتلك الحبال المعدنية وأثناء قيامه برفعها مستخدما جهاز تحكم يدوي انفلت الحبل المعدني من خطاف التحميل فسقطت الحمولة على المجني عليه أثناء عمله فأودت بحياته.

وقال العتيبي في دفاعه «إنه من المقرر أنه يجب قانونا لصحة الحكم في جريمة القتل والإصابة الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من المتهم والمجني عليه وقت وقوع الحادث، وكانت رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تقتضي أن يكون الخطأ متصلا بالجرح أو القتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع الجرح أو القتل بغير قيام هذا الخطأ مما يتعين إثبات توافره بالاستناد إلى دليل فني لكونه من الأمور الفنية البحتة.

وأضاف: وبتطبيق هذه القواعد على وقائع الدعوى يتأكد لعدالة المحكمة أن طبيعة عمل المتهم ينحصر داخل المصنع، مكان وقوع الحادث، في رفع وتوجيه الرافعة الثابتة والمعلقة داخل سقف المصنع للأعمال المطلوب رفعها ونقلها من مكان إلى آخر داخل المصنع فقط وتحريك الرافعة بواسطة الريموت كنترول عن بعد.

وأردف: طبيعة عمل المجني عليه هي القيام بوضع الحبل الخاص بالأحمال المطلوب نقلها وتثبيتها من الجهتين للحاوية داخل الخطاف الخاص بالرافعة ثم يعطي إشارة لمسؤول الرافعة بأنه قام بتثبيت الحبل ومن ثم يبدأ مسؤول الرافعة ـ المتهم ـ في القيام بدوره ورفع الحمل تمهيدا لنقله إلى المكان المطلوب وذلك عن بعد بواسطة الريموت كنترول الخاص بالرافعة.

وحيث إن المجني عليه هو فقط المسؤول وفقا لعمله داخل المصنع بتثبيت الحبل في الحاوية التي سقطت بجانبه ولا يمكن في هذا الصدد أن تبدل الأدوار لأن كل موظف داخل المصنع له دور وعمل يقوم به دون غيره لتحديد مسؤولية كل شخص عن عمله والمتهم يقوم أيضا بعمله برفع الاحمال ونقلها بعد انتهاء العامل ـ المجني عليه ـ من عمله وذلك عن بعد ولا يمكن للمتهم أن يقوم بعمله بالقرب من الأحمال ولكنه يجب أن يظل قريبا من الرافعة حتى يتمكن من تحريك الهوك الخاص بها والمحمل به الحاوية عن طريق الريموت كنترول.

محمد ذعار العتيبي

دعوة سوري على الإفطار في منفذ العبدلي كشفت عن تهريبه 69 كيلوغراماً من مادة الحشيش

المخدرات بعد اخراجها من مخبئها السري

احبط رجال جمرك العبدلي قبل إفطار يوم امس محاولة ضخ الكمية الكبرى من المواد المخدرة داخل البلاد خلال العام الحالي، وقال مصدر جمركي ان رجال جمرك العبدلي اشتبهوا في وافد سوري دخل الى ساحة منفذ العبدلي وحاول الخروج بزعم رغبته في تناول الافطار مع اسرته التي تقيم حسب زعمه في منطقة الجهراء، وقال المصدر: ابلغ الوافد السوري انه سيتناول طعام الافطار في المنفذ لأنهم سوف يفحصون شاحنته التي قدم بها من العراق، لأنهم يشتبهون في حيازته للمواد المخدرة.

وأشار المصدر الى ان السوري صدم بموقف رجال الجمارك وتمسك بأن شاحنته خالية تماما من الممنوعات الا ان رجال جمرك العبدلي كان لهم رأي آخر وأخرجوا من مكان سري بالشاحنة 69 كيلوغراما من مادة الحشيش وعليه تم إبلاغ مدير عام الجمارك إبراهيم الغانم الذي أمر بإحالة السائق السوري والمضبوطات الى الإدارة العامة لمكافحة المخدرات لاتخاذ ما يلزم من إجراءات.

● محمد الجلاهمة ـ هاني الظفيري

هكذا اخفي الحشيش داخل الشاحنة

إلزام شركة مجوهرات كبرى بدفع رواتب متأخرة بمبلغ 5906 دنانير لأحد الوافدين

ألزمت الدائرة المدنية بالمحكمة الكلية شركة مجوهرات كبرى بدفع مبلغ خمسة آلاف وتسعمائة وستة دنانير لأحد الوافدين قيمة رواتب متأخرة ومكافأة نهاية خدمة.

وتتلخص الدعوى المرفوعة من المحامي فريح الكوح، مكتب دار القضاء، في أنه رفع دعوى ضد الشركة المذكورة للمطالبة بإلزامها بدفع قيمة بدل الإنذار ورواتب متأخرة ومكافأة نهاية الخدمة ومقابل رصيد إجازات لموكله، وذلك استنادا إلى أنه كان يعمل لدى الشركة المدعى عليها بوظيفة بائع لمدة 8 سنوات وبراتب شهري قدره 400 دينار وقامت الشركة بإنهاء خدماته دون سبب ودون إعطائه مستحقاته العمالية المترصدة في ذمتها.

وزاد الكوح: تقدم موكلي بشكوى إلى إدارة علاقات العمل المختصة وذلك للمطالبة بمستحقاته العمالية قبل الشركة المدعى عليها ونظرا لتعذر التسوية الودية أحيلت الشكوى إلى القضاء للفصل فيها عملا بنصوص قانون العمل بالقطاع الأهلي، مؤكدا في رده على قرار المحكمة بإحالة الدعوى إلى إدارة الخبراء أن الشركة المدعى عليها قامت بإنهاء خدمات المدعي دون أي سبب يرجع للمدعي ودون إخطاره أو إنذاره قبل ذلك بوقت كاف.

وأكد أن الشركة قامت بإنهاء علاقة العمل من جانبها بصورة مباشرة ودون إبداء أي سبب، مطالبا لموكله ببدل الإنذار ويعادل راتب ثلاثة أشهر ورواتب وأجور متأخرة مع مكافأة نهاية الخدمة عن مدة عمله.

المحامي فريح الكوح

.. وأخرى بمبلغ 11 ألف دينار لمستثمرة نتيجة فسخ عقد استثمار

ألغت الدائرة التجارية بمحكمة الاستئناف برئاسة المستشار عادل الجويعد حكم محكمة أول درجة القاضي بإلزام مستثمرة بأن تؤدي مبلغ 4 آلاف وستمائة دينار لإحدى الشركات العقارية، وقضت مجددا بإلزام الشركة بأن تؤدي للمستثمرة مبلغ 11 ألف دينار نتيجة فسخ عقد استثمار بعد نشوب الحريق في مصنع المستثمرة.

وتتلخص تفاصيل الواقعة في أن دفاع المواطنة المحامي عبد المحسن القطان تقدم بصحيفة الاستئناف مبينا أنه بموجب عقد استثمار قامت موكلته باستئجار العين الموصوفة بالمحضر من الشركة وذلك لاستغلالها كمصنع للبيوت الجاهزة وأعمال خراطة المعادن وأنه قد نشب حريق بالمصنع بالكامل مما أدى الى تلف معداته وموجوداته. وقد قامت الشركة فور وقوع الحريق بفسخ عقد الاستثمار ومنعها من دخول المنطقة التجارية الحرة وإعادة بناء مصنعها وتشغيله.

وأضاف القطان: «ولما كانت موكلتي قد سددت للشركة مبلغ تأمين ثلاثة أشهر من القيمة الإيجارية وقدرها 9 آلاف دينار وتأمين أجور عمالة قدرها ألف دينار وعدادي كهرباء وماء بمبلغ 300 دينار وفروق أجرة مبلغ 800 دينار ومن ثم يصبح المبلغ ألف ومائة دينار. وامتنعت الشركة عن أدائها لها دون مبرر».

وقال القطان: إن العقد شريعة المتعاقدين وأنه يجب تنفيذه طبقا لما يتضمنه من أحكام على أن تتماشى طريقة التنفيذ مع ما يقتضيه حسن النية وشرف التعامل وهو ما تقرره المادة 197 من ذات القانون وأنه من المقرر أن الخطأ في نطاق المسؤولية العقدية يتحقق من أجل أحد المتعاقدين بالتزاماته وأن هذا الخطأ يعتبر في حد ذاته موجبا للمسؤولية وأن لمحكمة الموضوع سلطة استخلاص ما إذا كان أحد المتعاقدين هو الذي أخل بالتزاماته الموجبة لمسؤوليته العقدية من عدمه ما دام استخلاصها سائغا. كما أن سلطة تحصيل وفهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة وأعمال الخبراء والأخذ بما تطمئن إليه منها وتفسير المحررات لتعرف حقيقة القصد منها وحسبها أن تقيم قضاءها على أسباب سائغة لها أصلها الثابت في الأوراق.

المحامي عبد المحسن القطان

إعداد: مؤمن المصري

مركز رياض

www.riyad_center.com
رياض الصانع

لا أمن دون أمان للأمن

منذ مدة كبيرة وليس بالقصيرة أصبح الانفلات الأمني وحوادث القتل والخطف والسرقات والمشاجرات بجميع أنواع الأسلحة ظاهرة تجوب أنحاء الكويت، وبتلك الظاهرة أصبحت الجريمة مباحة وقتل النفس باليسير والسطو والسرقات كل ساعة، ونجد ان وضع وزارة الداخلية المتردي مع كل هذه الجرائم يؤكد سوء الأمن في الكويت، وان حالة الانفلات الأمني تحولت من حالات عابرة تظهر في المجتمع في أوقات متفاوتة الى ظاهرة كبيرة تستوجب الدراسة والتحليل واستضافة الخبراء للوقوف عند هذه الظاهرة ونتائجها السلبية المترتبة على ذلك من فوضى وبلطجة وقتل وسرقة وخطف واغتصاب يؤدي ذلك الى دخول الدولة في مأزق كبير، مما ينتج عنه تدهور كبير في جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية.

وبالتأكيد هناك حالة من عدم الانضباط الأمني في الكويت لابد من الاعتراف بها وعدم تجاهلها لأنها في الواقع حقيقة وظاهرة كبيرة ودلالة ذلك على كثرة جرائم القتل والخطف والسطو وغيرها من الجرائم التي تدل على العنف واستعمال السلاح إسالة الدماء ودلالة ذلك على ما يتم نشره كل يوم في الجرائد المحلية من تلك الجرائم وعلى سبيل المثال وليس الحصر ما نشر في جريدة الأنباء يوم السبت 2012/8/11 من أنه طبقا للمصدر الأمني أن المباحث الجنائية وتحديدا مباحث بيان تبذل جهودا كبيره لكي تلاحق عصابة رباعية ترتكب جرائم السطو والاغتصاب وترجيحات بأنهم قدموا للكويت «بسمات زيارة تجارية» وتتمثل جرائمهم بدخول المنازل بعد الطرق على الباب وما أن يتم فتحه يفاجأ أصحاب المنزل بأعضاء العصابة يدخلون عنوة، وجريمة أخرى من مواطن يبلغ عن اختطاف شقيقه الأربعيني من قبل 4 مجهولين، وأن الجناة كبلوه قبل أن يضعوه في سيارة رباعية الدفع وجريمة أخرى ما تم نشره بجريدة الوطن أيضا يوم الثلاثاء الموافق 2012/8/14 من العثور على جثة مواطن متعفنة في السالمية وكان أهل القتيل قد تقدموا ببلاغ باختفائه منذ 3 أيام حتى تم العثور عليه مقتولا على طريق السالمي، وتم رفع الجثة وإخضاعها للبحث وتحديد سبب الوفاة وجار البحث عن الجاني، وعلى سبيل المثال أيضا ما تم نشرة بجريدة الأنباء يوم الثلاثاء الموافق 2012/8/14 على نفس الجريمة ومازالت التحقيقات مستمرة، وما تم نشره بجريدة الوطن يوم الأربعاء الموافق 2012/8/15 بالصفحة الرئيسية تحت عنوان «سقوط عصابة مسلحة تسرق المنازل وتغتصب الخادمات» وهم أفراد عصابة خطيرة يتزعمها مواطن خليجي ويقود مجموعة من البدون لسرقة منازل واغتصاب خادمات آسيويات أوقات الليل والنهار وتم القبض عليهم وجار التحقيق، وبغض النظر عن التحقيقات التي تجري في هذه القضايا وما تسفر عنه التحريات ومحاضر التحقيق وتقديم المتهمين للمحاكمات الجزائية وتوقيع العقوبات المناسبة عليهم فإن ذلك يدعو إلى التساؤل عن أسباب انتشار ظاهرة القتل والخطف والسطو والسلب والسرقات في هذا التوقيت؟ والإجابة تبدو أنها واضحة وهي غياب الأمن وعدم انضباط البعض من رجاله للقيام بواجباتهم.

وهذه الجرائم المتنوعة هي جرائم قتل وخطف وسرقات وبلطجة ظاهرة ان دلت على شيء إنما تدل على حالة تردي وسوء للحالة الأمنية، الأمر الذي يزيد من تخوف وقلق الجميع يوماً بعد يوم لان هذه الجرائم تزداد والجهاز الأمني ورجاله مازالوا في حالة تحفظ وحذر في الانتشار والتتبع وفقدان الحماس المطلوب في تعقب الجريمة، وضبط مرتكبيها نظرا للإحباط الشديد الذي يعيشه الجهاز الأمني بمختلف مسمياته.. وما يتعرض له من اساءات مختلفة من الساسة والمسؤولين في الجهاز الأمني نفسه، فالفوضى العارمة التي تعيشها البلاد ابتداء من الشلل شبه التام للحياة اليومية الى التصريحات والتهديدات اليومية التي وصلت بالبعض الى المطالبة بسفك الدماء حتى يظل متربصاً على كرسي المجلس ويصبح رئيساً وقيادياً.

الى غير ذلك من النشاطات الإجرامية التي تنفذ باسم الحقوق الدستورية والدستور ويتزعمها أعضاء وجماعة يطلقون على أنفسهم أغلبية وانهم يدعون انهم بارتكابهم الجرائم والحث عليها واهانة رجال الأمن اذا ما حاولوا منعهم من الاستمرار في جرائمهم مثل المسيرات في الشوارع والتكسير والسباب ورمي القناني الفارغة والقاذورات على رجال الأمن بل التعدي عليهم اذا ما حاولوا منعهم مثل ما حصل أخيرا في افتتاح مجلس الأمة والتكسير والاهانة وضرب الحرس الأمني فيه... الخ.

انهم بهذا يسعون الى المحافظة على الدستور (الله أكبر..)!

هذا كله جعل رجل الأمن يفقد الهيبة والاحترام الواجب وجوده في نفوس الناس عامة من مواطنين او مقيمين لأنه في لباسه العسكري هو يمثل القانون والدولة، وانه حتى المجتهد من هؤلاء الرجال بدأ يحسب الف حساب في الاندفاع او التحمس لمصلحة الوطن لأنه في النهاية أي زلة بسيطة منه ستحوله الى متهم.. وأن هناك عشرات من الساعين لإسقاط النظام واتلاف الأمن والأمان في الدولة باسم سياسيين يتربصون بجميع الموظفين أيا كانوا.. بأنياب حادة ومخالب شرسة لا ترحم.. وستحوله من رجل أمن الى متهم.. يلقى به في السجون دون احترام أو رحمة.

وهناك العشرات من الضباط والعسكريين اليوم من تصدوا او تجاوزوا في تصديهم للجرائم.. او الأفعال المخالفة للقانون.. وتعرضوا لأي شخص لم يرحموا او يعاملوا بحسن نية.. وانما.. كانت نهايتهم سوداء.

ولهذا.. فإن اليوم الكل وخاصة الجهاز الأمني يؤدون الواجب في أضيق الحدود وحسب الاحتياطات والتعليمات.

ولهذا فإن الجريمة والجرائم ستزداد كما وكيفا وهذا متوقع ما لم تعد الثقة والروح المعنوية العالية.. والأمان والاحترام لرجال الأمن.

«الصفر» يشعل مشاجرة نسائية داخل صالون رخيص في الجليب

نشبت مشاجرة بين وافدتين عراقيتين داخل صالون نسائي في منطقة الجليب، اما الادوات التي استخدمت في المشاجرة فكانت عبارة عن احذية الى جانب شد الشعر والسب والقذف الذي تم تبادله بين طرفي المشاجرة.

وقال مصدر امني ان صاحبة صالون نسائي في الجليب ابلغت عن ان سيدتين تشاجرتا داخل الصالون واحدثت المشاجرة تلفيات داخل الصالون، وعليه توجه رجال الامن وتم توقيف العربيتين واقرتا بأن هناك مشاجرة حدثت بينهما حيث قامت احدى السيدات بحذف صفر من رقمها وبدلا من ان تكون ترتيبها 70 قامت بحذف «الصفر» ولدى تقدمها الى مصففة الشعر جاءت صاحبة رقم 7 وطلبت من السيدة الاخرى ان تفسح المجال امامها، وتطور الحديث الى تشابك داخل الصالون الذي تتردد عليه اعداد كبيرة نظرا لرخص سعر الاعمال التي تقدم بداخله.

● محمد الدشيش